الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الاجتماع: 08 جانفي 2024 (جلسة مسائية)

جدول الأعمال: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التربية حول مشروع مروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II (عدد 2024/46).

- الحاضرون: (12)
- المعتذرون: (00)
- الغائبون: (03)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (00)

ساعة افتتاح الجلسة: الساعة الثانية و20 دقيقة بعد الظهر.

ساعة اختتام الجلسة: الساعة الرابعة وعشرة دقائق بعد الظهر.

مداولات اللجنة:

في بداية الجلسة أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن البنك الأوروبي للاستثمار يعتبر أحد أهم وأقدم الشركاء الماليين لتونس الذين ساهموا على مدى أكثر من 40 سنة في تمويل أكثر من 150 عملية بين مشاريع عمومية وخاصة. كما يخضع التعاون مع هذا البنك إلى الاتفاقية الإطار الممضاة في سبتمبر 1997 والمتعلقة بالتعاون المالي والتقني بعنوان برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي MEDA

وأوضحت أنه بالنسبة للشروط المالية للقرض موضوع مشروع القانون المعروض فإنها تتمثل في فترة سداد ب 24 سنة وهي فترة مقبولة جدا باعتبار المبلغ غير المرتفع نسبيا للقرض (40 مليون أورو) وكذلك باعتبار مجال التدخل ونوعية المشروع (بناء وتجهيز مؤسسات تربوية وتوفير وسائل نقل مدرسي مع إمكانية تأهيل وصيانة بعض المؤسسات الموجودة حاليا إذا ما سمحت الموارد المالية للقرض بذلك). كما حددت فترة الامهال ب 7 سنوات وهي فترة إيجابية تمكن الدولة التونسية من آجال كافية للإيفاء بالتزاماتها المالية.

وبيّنت أنه ما يميز تمويل البنك الأوروبي للاستثمار هو عدم وجود عمولة تعهد مثلما هو الحال بالنسبة لأغلب الممولين الأجانب، كما تم ضبط آجال سحب القرض في حدود 72 شهرا وهو ما من شأنه أن يترك المجال الكافي للجهة المشرفة على المشروع (وزارة التربية) حتى تقوم بإنجاز كافة مكوناته واستعمال جميع الموارد في آجال معقولة. ويتضمن الاتفاق هبة من الاتحاد الأوروبي تتجاوز قيمتها 50 % من قيمة القرض (25 مليون أورو).

وفيما يتعلق بمبررات عدم تحديد نسبة الفائدة في اتفاقية القرض بينت أن البنك الأوروبي لا يعتمد نسبة فائدة وحيدة بالنسبة لمجمل القرض، بل يتم تحديد نسبة فائدة جديدة بمناسبة كل عملية سحب يتم القيام بها وبالنسبة لهذا القرض تم الاتفاق على 10عمليات سحب.

وأوضحت أن نسبة الفائدة التي يقوم البنك الأوروبي للاستثمار بتوظيفها على القروض الممنوحة تقتصر على كلفة خروجه على الأسواق المالية العالمية لفائدة التمويلات المعنية وبعض المصاريف التي تتطلبها هذه العملية باعتبار أن البنك الأوروبي للاستثمار يتمتع بترقيم إيجابي (AAA) وذو نشاط غير ربحي، يسعى إلى تمكين مقترضيه من الاستفادة من هذا الترقيم وفق وضعية كل عملية على حده من حيث مجال المشروع ومبلغ القرض وآجال سداده، وكذلك وفق

الظرف الاقتصادي العالمي والوضع العام بالعالم. حيث أنه هناك فترات لم تتجاوز فيها نسبة الفائدة المعتمدة 0.5 % كما أنه مؤخرا وعلى إثر الوضع الاقتصادي العالمي الصعب تجاوزت نسبة الفائدة المعتمدة 3 %.

وأكدت إنه يتم تحديد الخطوط العريضة لنسبة الفائدة من حيث القيمة والفرضيات الواردة لها ضمن ملاحق اتفاقية التمويل التي لها نفس القيمة القانونية للاتفاقية نفسها. وبينت أن البنك يترك مجالا للمقترض للاختيار بين اعتماد نسبة فائدة ثابتة أو متغيرة لكل قسط موضحة أن تونس تعتمد عادة نسبة فائدة ثابتة لتفادي مخاطر ارتفاع كلفة الدين.

ومن جهة أخرى، أفادا ممثلو وزارة التربية أن عملية تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II تعتبر تواصلا وتكريسا لنجاح عملية التمويل السابقة مع هذا الممول خلال سنة 2014 لفائدة قطاع التربية الذي يعد قطاعا استراتيجيا بتونس. حيث مكنت العملية الأولى من توفير قرابة 50 مؤسسة تربوية اعدادية وثانوية بمعايير حديثة وعصرية.

كما أكدوا أن الشروط المالية لهذا القرض تفاضلية خاصة وإن القطاع ليس ذا صبغة ربحية وهو تمويل يندرج في إطار معاضدة مجهودات الدولة لتطوير المنظومة التربوية وتوفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع تلاميذ تونس في مختلف أرجاء الجهورية على أساس العدالة والإنصاف.

وخلال النقاش أكّد النواب على أهمية موضوع التمويل وصبغته الاستثمارية والاجتماعية ونظرا لأهمية المشروع قرروا الموافقة عليه على ان تمدهم وزارة الاقتصاد والتخطيط بتوضيحات كتابية لتفسير مبررات عدم تحديد نسبة الفائدة في إطار اتفاقية القرض وذلك قبل عرض مشروع القانون على الجلسة العامة .

ووافقت اللجنة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري